

عنه فمختص فامتنع لامتناع اعتبار المتصايفي في حكم واحد وهو منع
المرق فلما نكروا الالمانع لا اعتبار الوضعية فاعتدوا لزال
المانع فوافقته على اخرى فوجب منع المرق لذلك ومذهب
سيميويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوضعية الاصلية
وان زال تحققت تحقيقها معنى ويلزم الاحضى صرف ما علم ان
العرب تمنع المرق خوفاً وسود ومنع مرق ما علم ان العرب تمنع
فومرت بنسوة اربع **قوله وجميع الباب** اعني باب ما
لا ينفرد اذا دخلته الالف واللام والاضافة اعني ان يكون مضافاً
بغير الكسرة كقولك مرت بالمر وممرت باحمر كم وانما الخريد
بالكسرة إما لأنه دخل عليه ما هو من خواص الالتماقابل شبه
الفعل فرجع الى اصله وإما لان الجرم يقع فيه الاتبع لزمان
التنوين للقلتين ولما كان زوال التنوين هاهنا لاجل اللام
او الاضافة لا للعلتين زال موجب منع الجرم فدخل وهذا قول
أكثرهم **المرفوعان** هو ما استقل على علم الفاعلية منه
الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة
قيامه به **قوله** ما اسند الفعل او شبهه اليه ليدخل فيه نحو
زيد قائم فابوه فاعل لانه اسند اليه ما شبه الفعل **قوله**
وقدم عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قائم فانه يوهم ان زيدا هو
المسند اليه قام فيظن انه داخل في الحد وليس هو فاعلا واتصا
هو مبتدأ **قوله** على جهة قيامه به احتوازان من مفعول ما لم
فاعله نحو قولك ضرب زيد قائم اسند الفعل اليه وقدم عليه
فلو لم يحتوز منه لدخل في الحد وليس هو فاعل عند من جدي هذا
الحد والذين يجعلونه من انواع الفاعل لا يحتوزون عنه بهذا

التقديم

التقديم واكثر المر من المتقدمين هو عندهم فاعل فاذا حبط
الفاعل لم يحتوزوا عنه ليدخل في حده واختير قوله على جهة قيامه
به ولم يقل قائم بما به ليدخل فيه هو ما هو قائم به على الحقيقة وما هو
جاء محراه في التقديم والتقديم كالنصب والاضافات فالاول مثل
قولك علم زيد وشبهه والثاني مثل قولك ضرب زيد وبعده وشبهه
والباب كله واحد سواء كان فيه معنى محقق يقوم بالفاعل او
يحتوي تحراه من نسيبه او اضافته فاختير قوله على جهة قيامه به لذلك
قوله والاصل ان ياتي فعلة لانه احد جزئي العلة الجملة معه وما
عداهما فضله وقد وجب تقديم الفعل فوجب ان يكون الاصل ان
يأتي فعلة لانه محتاج اليه والمحتاج اليه اولي بالتقديم من غيره فان
قدم عليه المفعول كان في التيه مؤخر الماد كونه **قوله** ومن
جاء مرفوع علامه زيد وامسح مرف علامه زيد اعني من اجل ان
اصل الفاعل التقديم على غيره جائز المسئلة الاولى وامتنعت
الثانية وبيانه انك اذا قلت ضرب علامه زيد فلا بد من متقوم
يرجع عليه هذا الضمير تقدم لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد
وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يتجزأ لكنه
لما كان فاعلا والفاعل يثبت التقديم جائز المسئلة الاولى لانه في
حكم قولك ضرب زيد علامه وامتنعت المسئلة الاخرى وهي قولك
ضرب علامه زيد الان الضمير في علامه راجع الى زيد وهو متاخر
لفظا ومعنى اما اللفظ فمعلوم حسا واما المعنى فلانه راجع الى
المفعول وريثه التاخر فوجه الضمير الى غير المذكور فامتنعت
لذلك **قوله** واذا اشفا الاعراب لفظا فيهما والقربى الى اخوه
بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل الذي هو الاصل بعد ان كان